## المقدمة

تعتبرمؤسسات المجتمع المدني ومنظماته المختلفة رشيزة هامة من رشائز التنمية المتوازنة ومن المؤسسات المؤثرة في صنع السياسات العامة للدولة وتشكيلها باعتبارها إلي جوار دور الدولة، والقطاع التعاوني والخاص والمختلط ،أحد البنود الأساسية في إنشاء عقد اجتماعي جديد يفتح الطريق لمشارشة أوسع من جانب المواطنين في الواجبات والحقوق ،وذلك يتيح تحقيق تنمية متكاملة تهدف إلي توفير ظروف أفضل لكل شرائح المجتمع وتأتي أهمية جهود إحياء منظمات المجتمع الأهلي وتعزيز دورها في مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعبيرا عن حرص الدولة والمواطن علي تعزيز قيم التعاون والتضامن الأهلي لخدمة المجتمعات المحلية، خاصة في الريف.

ان سياسات الانفتاح الاقتصادي وضعف العائد الاقتصادي للقطاع العام وعجز جهود الدولة وحدها عن تنمية المجتمع، تفتح المجال مرة أخري أمام أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدني التي يتنوع نشاطها ابتداء من تقديم الخدمات إلي الدعوة إلي مجتمع ديمقراطي متحرر من هيمنة الدولة يكمل عمل الحكومة والقطاعات الأخري،وبرغم العدد المتزايد للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني فيشثير من دول العالم،وبرغم اعتراف الدولة الموثق بضمانات دولية داخل الأمم المتحدة بحاجة هذه الدول إلي عقد اجتماعي جديد يعترف بدور منظمات المجتمع

المدنيشرشيزة أساسية للتنمية، إلي جوار الدولة والقطاعات الاخري في صنع السياسات العامة، فإن واقع الحال غير ذلك فلا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه عقبات ومعوقات أساسية، تضيق النطاق علي جهدها وتمنع توسيع فرص مشارشتها في العمل العام، معظمها يأتي من جانب الدولة، التي تشدد الرقابة علي تمويل هذه الجمعيات وإجراءات تسجيلها وأنشطتها المختلفة، بسبب أخطار تهدد الأمن القومي بسبب نشاط هذه الجمعيات.

وبتحليل أوضاع منظمات المجتمع المدني، يتضح ضعف البنية الأساسية للعديد منها وذلك يضعف قدرتها علي جذب المشارشة العريضة من جانب المواطنين، وضعف الموارد المالية الذي يعيق توسيع دورها، علاوة علي افتقاد معظم هذه الجمعيات إلي ممارسة الديمقراطية الداخلية وغياب نظم المحاسبة والمساءلة الرشيدة التي تضمن الوضوح ولاتستقيم الدعوة إلي دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني ، مع صور السيطرة الحكومية المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها السلطات علي هذه المنظمات.

إن المرحلة الراهنة تتطلب من الدولة ضرورة العمل علي تحسين البيئة الداخلية التي تعمل في ظلها منظمات المجتمع المدني ، وتخفيف عوامل الاحتكاك بين أجهزة السلطة وهذه المنظمات،وفك أسر النقابات والاتحادات المهنية والتعاونيات بمختلف أنواعها، من أسر النظم

الحكومية البيروقراطية ، وبناء جسور جديدة من الثقة المشترشة بينهما. شما يجب تبديد مخاوف الدولة بشأن امنها القومي نتيجة التمويل الأجنبي الذي يصل لعدد من جمعيات المجتمع المدني، خصوصا أن معظم المساعدات الأجنبية لاتعدو أن تكون معونات ذات طبيعة فنية يسهل حصرها ومراقبتها.

وما يجعل الدولة على النقيض من هذه المنظمات هو أن معظمها تعمل خارج الاطار العام لسياسة الدولة بل وتتوافق معظم أنشطتها مع مايراد ببلدان العالم ذو الحرية غير الكاملة أو الغير حر لكى يتبع سياسات أغلبها إن لم يكنشلها فى صالح الغرب الذى لا يتوقف عن حرب البلدان الفقيرة لمص دمائها فمعظم قادة بلدان العالم الذى يسمونه حراً يعملون من خلال مخطط صهيونى لا يخدم إلا مصالحهم ومصالح الصهيونية العالمية ولا يهمه مطلقاً مصلحة الشعوب التى تخدعها باسم الحرية والديمقراطية 0

المؤلف